

رئيس مجلس نواب الشعب يُشرف على اجتماع مكتب المجلس

◀ جلسة عامة يوم 19 جوان 2020 لمناقشة تقرير اللجنة الخاصة بفاجعة عمدون وجلسة عامة تشريعية يوم 30 جوان 2020 وتثبيت 25 جوان جلسة للحوار مع الحكومة حول مائة يوم عمل.

◀ تمديد نهائي في آجال تقديم الترشيحات للمحكمة الدستورية الى يوم 19 جوان 2020 وانطلاق الجلسات العامة الانتخابية يوم 8 جويلية 2020.

◀ تعهد اللجنة الخاصة للإصلاح الإداري والحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام بملف إعداد الاستراتيجية الوطنية للحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد للخماسية القادمة 2021 / 2025.

أشرف الأستاذ راشد خريجي الغنوشي رئيس مجلس نواب الشعب صباح اليوم الخميس 11 جوان 2020 على اجتماع مكتب المجلس. وقد افتتحت السيدة سميرة الشواشي النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب الاجتماع بنقاش حول جدول أعمال المكتب حيث تمت إضافة عدد من النقاط .

وفي إطار تنظيم عمل المجلس خلال الفترة القادمة ثبّت المكتب تاريخ 25 جوان 2020 للجلسة العامة للحوار مع الحكومة حول المائة يوم عمل الأولى للحكومة. كما أقرّ:

- عقد جلسة تنسيق مع الوزير المكلف بالعلاقة مع مجلس نواب الشعب بحضور رؤساء الكتل يوم الثلاثاء 16 جوان 2020.

-عقد جلسة عامة يوم 19 جوان 2020 لمناقشة تقرير اللجنة الخاصة بفاجعة عمدون من ولاية باجة طبقا لأحكام الفصل 100 من النظام الداخلي بحضور وزراء الداخلية والعدل والسياحة والصناعات التقليدية ووزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية والصحة والسيد وزير الدولة المكلف بالنقل واللوجستيك.

-عقد جلسة عامة تشريعية يوم 30 جوان 2020 للنظر في:

■ مشروع قانون أساسي عدد 02 / 2018 يتعلق بالموافقة على بروتوكول للاتفاق الأوروبي المتوسطي المؤسس للشراكة بين الجمهورية التونسية من جهة والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة أخرى مراعاة لانضمام جمهورية بلغاريا ورومانيا إلى الاتحاد الأوروبي.

■ مشروع قانون أساسي عدد 87 / 2018 متعلق بالموافقة على المعاهدة المنقحة لإنشاء تجمع دول الساحل والصحراء (س.ص).

■ مشروع قانون أساسي عدد 57 / 2019 يتعلق بالموافقة على اتفاق مبرم في 15 أفريل 2019 بين حكومة الجمهورية التونسية والمنظمة الدولية للفرنكوفونية بشأن انتصاب مكتب إقليمي لشمال إفريقيا للمنظمة بتونس.

ووافق المكتب على طلب من لجنة التنمية الجهوية بتنظيم جلسة عامة يوم 10 جويلية 2020 لعرض تقريرها بخصوص "الأوضاع والمشاريع التنموية في كافة جهات البلاد" ومناقشته بحضور وزراء التنمية والاستثمار والتعاون الدولي والمالية وأملاك الدولة والشؤون العقارية والنقل واللوجستيك والفلاحة والصيد البحري والموارد المائية والشؤون المحلية والتجارة والصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والطاقة والمناجم والانتقال الطاقى والتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية والصحة والشؤون الاجتماعية والتربية والتكوين المهني والتشغيل، على أن يتم التنسيق في ذلك مع الحكومة.

ووافق المكتب من جهة أخرى على طلب من اللجنة الخاصة للإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام بالتعهد بملف إعداد

الاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد للخماسية القادمة 2021/2025.

وفي العمل الرقابي أحال المكتب عدد 06 أسئلة كتابية الى الحكومة.

كما نظر المكتب في قائمة مقترحات قوانين، وأقرّ:

- إحالة مقترح قانون عدد 40/2020 يتعلّق بإلغاء العمل باتفاقية الاستثمار المبرمة بين الدولة التونسية وشركة "سما دبي" بتاريخ 26 أفريل 2007 والمصادق عليها بالقانون عدد 44 لسنة 2007 والمؤرّخ في 17 جويلية 2007 والمتعلّق بالترخيص للدولة بالالتزام باتفاقية الاستثمار بالبحيرة الجنوبية بتونس على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.
  - إحالة مقترح قانون عدد 42/2020 يتعلّق بإلغاء التقاعد الوجوبي عبر تنقيح مشروع قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرّخ في 05 مارس 1985 المتعلّق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي على لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح.
  - إحالة مقترح قانون عدد 43/2020 يتعلّق بالتصرّف في الأموال المصادرة الجارية واسترجاعها لفائدة الدولة على لجنة التشريع العام.
  - إحالة مقترح مشروع قانون أساسي عدد 44/2020 يتعلّق بتنقيح القانون الأساسي عدد 50 لسنة 2015 المؤرّخ في 03 ديسمبر 2015 المتعلّق بالمحكمة الدستورية على لجنة التشريع العام.
  - الرفض شكلا لمقترح قانون عدد 41/2020 يتعلّق بتنقيح القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرّخ في 26 ماي 2014 المتعلّق بالانتخابات والاستفتاء.
- وأقرّ المكتب التمديد النهائي في آجال تقديم الترشيحات للمحكمة الدستورية الى يوم 19 جوان 2020 وانطلاق الجلسات العامة الانتخابية يوم 8 جويلية 2020، وكلّف النائب الأول

لرئيس المجلس ومساعد الرئيس المكلف بالعلاقات مع السلطة القضائية الهيئات الدستورية للتواصل مع رؤساء الكتل البرلمانية للوصول إلى توافقات.

وفي النشاط الخارجي نظر المكتب في الإعلام بدعوة صادرة عن البرلمان العربي للمشاركة في اجتماعات لجانه القارة افتراضيا من 14 إلى 17 جوان 2020 عن بعد والتي تسبقها اجتماعات لجانه النوعية والفرعية من 7 جوان إلى 10 جوان 2020.

وفي نهاية أشغاله عاين المكتب إعلاما باستقالة النائب منجي الرحوي من الكتلة الديمقراطية وإعلامًا بتغييرات في كتلة المستقبل بتعيين عصام البرقوقي رئيسا لها ولمياء جعيدان نائبا للرئيس.

كما نظر في مسائل تنظيمية متعلقة بسير الجلسات العامة.